النشرة الجهوية عدد 10
يونيو 2017

المندوبية السامية للتخطيط
المديرية الجهوية بكلميم

ISI2017 MARRAKECH
61st ISI WORLD STATISTICS CONGRESS

مواد العدد

1. الاحتفال باليوم العالمي للمرأة
2. تطور سكان الجهة ما بين 2004 و 2014
3. نتائج البحث الوطني حول القطاع غير المنظم 2013/2014
4. نتائج البحث الوطني حول تصور الأسر لتدابير التنمية المستدامة 2016

الاحتفال باليوم العالمي للمرأة

يتم الاحتفال كل سنة باليوم العالمي للمرأة في كل بقاع العالم، وبهذه المناسبة ترأس السيد المندوب السامي للتخطيط احتفالية نظمت بمقر المندوبية يوم 8 مارس من هذه السنة. كما احتفلت المديرية الجهوية للتخطيط بكلميم بدورها بنفس الحدث ، حيث شكل اليوم مناسبة للاحتفاء بالموظفات العاملات بالمديرية والتذكير بمسارهن المهني الحافل . كما تم الإنصات لكلمة السيد المندوب السامي للتخطيط بهذه المناسبة، والذي تم نقله مباشرة عبر موقع التواصل الاجتماعي للمندوبية السامية للتخطيط وذلك يومه الأربعاء 2017 على الساعة الرابعة مساء بمقر المديرية.واهم ما جاء في كلمة السيد المندوب السامي:

- المناسبة فرصة من اجل تهنئة و تثمين موقع المرأة في هذه المؤسسة و التي كانت سباقة إلى طرح قضايا المرأة من جوانب عدة مثل العنف ،التشغيل والجوانب الحقوقية...

- من خلال الدراسات التي قامت بها المندوبية، تم إبراز انه عدم الأخذ بحقوق المرأة يؤدي إلى ظلم مجتمعي، لأنه يحرم المجتمع من نصف طاقات الإبداع و الإنتاج ناهيك عن المساهمة في زرع القيم وحسن التربية لان المرأة تلعب دورا أساسيا في تكوين الأجيال القادمة.

- مساهمة المرأة في الناتج الداخلي الخام للمغرب منخفضة مقارنة مع الرجل نظرا لضعف ولوجها لسوق الشغل حيث لا تتجاوز 21%، لكن عند الاخذ بعين الاعتبار الأنشطة و الأعمال ذات طابع أسري و عائلي والتي لا يؤدى عنها في السوق، فإننا نجد أن مساهمة المرأة تفوق 40%،

- الإشارة إلى أنه على مستوى المندوبية السامية للتخطيط تتميز بنية الموظفين بنفس التوزيع من حيث الجنس، إلا أن كفة الأطر ترجح لصالح النساء حيث أن عدد المتصرفات يشكل ضعف عدد المتصرفين وعدد المهندسات يفوق عدد المهندسين ب10% تقريبا، وهذا دليل على أن طاقات العمل و المثابرة والطموح هي من نصيب المرأة. وفيما يخص المصالح اللاممركزة، فنجد العكس، حيث أن عدد الرجال سواء الأطر أو التقنيين أو الباحثين يفوق عدد النساء وذلك لكونهن يفضلن العمل المكتبي عن العمل الميداني والبحوث الإحصائية، وهو الشيء الذي نطمح إلى تغييره .

- على مستوى مراكز القرار، فان حصة النساء لا تتجاوز 50% مقارنة مع الرجال وهو ما يطرح التساؤل التالي : هل المرأة عاجزة عن الارتقاء و ولوج مناصب المسؤولية أم أنها غير مهتمة بذلك؟

- و في الأخير ذكر السيد المندوب السامي ببرنامج أهداف التنمية المستدامة الذي تشرف عليه المندوبية للتخطيط في أفق 2030 والذي يطمح إلى تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة ، وهو ما يستوجب استحضار دور المرأة و أهميتها و محاولة إدماجها في سوق الشغل و مختلف الميادين . التخطيط 11%

تطور سكان الجهة ما بين إحصائي 2004 و 2014

بلغ عدد السكان القانونيين بجهة كلميم – وادنون في فاتح شتنبر 2014، ما مجموعه 433757 نسمة ، ويتعلق الأمر بمجموع الأشخاص الذين يوجد محل إقامتهم الرئيسي بتراب الجهة في تاريخ مرجع الإحصاء

الجهة	الأقاليم	السكان	الأسر	الكثافة السكانية (نسمة في كلم مربع)
كلميم – واذنون		433 757	90 202	8,25
	كلميم	187 808	40 214	16,5
	سيدي إفني	115 691	25 308	38,81
	طانطان	86 134	19 472	7,35
	أسا-الزاك	44 124	5 208	1,11

بلغ معدل التزايد السكاني السنوي بجهة كلميم – وادنون، ما بين 2004 و 2014، % 0,6. و تختلف وتيرة تزايد السكان من إقليم إلى آخر.

الصحة:

- حوالي 28% من المغاربة يعزون ضعف الولوج للخدمات الصحية إلى رداءة الخدمات، 22.3% تلقي اللوم على التأطير الطبي في حين أن 15.7% يعزونها للرشوة والزبونية و 14.7% لضعف مستوى دخل الأسر
- أغلبية الأسر (44.3%) تشكو من ضعف خدمات التغطية الصحية. 38.5 % صرحوا بكونها ذات جودة متوسطة و 17.3 % بأنها جيدة.

التعليم و التكوين:

- عند 38.7% من الأسر المغربية، فان الهدف الذي يجب أن تسعى إليه سياسة التعليم و التكوين هو التهيئ للحصول على الشغل، و نفس النسبة تقريبا تعطي أهمية لاكتساب المعرفة في حين أن 13.9% فقط صرحت أن الهدف الرئيسي من التعليم ينبغي أن يكون التربية على القيم و المواطنة.
- النظام التعليمي الناجح عند 36.6% من الأسر يأتي نتيجة الكفاءة لدى المدرسين ، وعند 21.6% فهو نتيجة جودة البرامج ولدى 20.7% فهو ناتج عن بنية تحتية جيدة.
- العوائق التي تحول دون تعميم التمدرس: كلفة التعليم (64.6%)، بعد المؤسسات(20.3%) ، ضعف الولوج لسوق الشغل (8.6%)
- 71.7% من الأسرضد تشجيع التعليم الخاص.

المساواة بين الجنسين:

- 58.4% من الساكنة تنفي وجود مساواة بين الجنسين بحيث أن 58.7% تعزي ذلك إلى التقاليد الموروثة و 18.1% إلى الطبيعة الإنسانية و 9.3% إلى التعاليم الدينية و 8.6% إلى تدني مستوى المرأة ثم 5.3% إلى التبعية الاقتصادية للمرأة
- 60.7% من الأسر توافق على إعطاء الأولوية في الشغل للرجال
- 60.3% توافق على أن خروج المرأة للعمل يكون على حساب تربية الأبناء
- 63.6% توافق على أن الرجال أكثر قدرة على تحمل المسؤولية من النساء

النمو الاقتصادي و التشغيل:

- لدى 57.1% من الساكنة فان الهدف الذي يجب أن تسعى إليه السياسية الاقتصادية هو خلق فرص الشغل وعند 32.6% تحسين ظروف المعيشة.
- السبب الرئيسي الذي يحد من ولوج فرص الشغل عند المغاربة هو ضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص الشغل حيث أن 33.5% صرحوا بذلك، في حين أن 17.6% يعزون ذلك للمحسوبية و الزبونية، ثم 16.6% لضعف مستوى التعليم.
- العمل اللائق عند 60% من الساكنة هو العمل الذي يوفر أجرا في المستوى و عند 13% يجب أن يضمن الاستقرار، في حين أن عند 7% من المغاربة فان العمل يكون لائقا إذا ما استوفى شروط الحماية الاجتماعية.

البيئة :

- صرحت 64.8% من الساكنة بان المصدر الرئيسي لتلوث البيئة هو النفايات المنزلية والتي تسبب عند 64% من الأسر تدهور فضاء العيش و عند 20% انبعاث الروائح الكريهة.
- عند 47% من السكان، ينبغي على الدولة تشديد الرقابة و الزجر من اجل الحفاظ على الثروة الغابوية و عند 27% يجب إشراك الساكنة في تدبير المجال الغابوي.
- 35% من الأسر ليس لديهم الاستعداد للتخلي عن الغاز أو الحطب واستبداله بالطاقة الشمسية ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لكلفته الغالية وأيضا لانعدام الثقة في آليات الطاقة الشمسية.

مجتمع مسالم :

- صرح ما يقارب 70% من السكان بان السرقة هي الجريمة الأكثر انتشارا في محيطهم ويرجع ذلك إلى تعاطي المخدرات أولا ثم البطالة عند الشباب و يليها الفقر.
- لا تزال ظاهرة الرشوة في استفحال عند 55% من المغاربة بحيث أن البعض (52.8%) يرجع ذلك إلى تعود الناس عليها، و البعض الأخر (32%)يلوم القانون الذي لا يعاقب عليها
- فيما يخص استجابة الإدارة العمومية لخدمات المواطنين فان 46.4% يشتكون منها في حين أن 16% فقط أبدوا ارتياحهم لها.

العلم بأهداف التنمية المستدامة و التصورات المستقبلية :

- يبدو أن 16.3% فقط من الساكنة هم على علم بالتزام المجتمع الدولي و بلادنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030
- على العموم فان توقعات المجتمع بتحقيق التنمية في أفق 2030 كانت ايجابية، ففي المتوسط، أكثر من 75% من المغاربة يتوقعون القضاء على الفقر و تقليص الفوارق وتوفير الصحة والتعليم للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير عمل لائق للجميع والمحافظة على البيئة وبلوغ مجتمع مسالم.
- شروط تحقيق هذه الأهداف :

✓ إصلاح الإدارة 18.7%
✓ تفعيل اقوي لسلطة الدولة 18.3%
✓ إصلاح التعليم 13.8%
✓ المساواة في ولوج التعليم و الصحة 13%
✓ الديمقراطية 12.9%
✓ دعم المبادرات الخاصة 12.4%
✓ التخطيط 11% .

من جهة أخرى، تعتبر الأسر المستهلك الرئيسي لمنتجات القطاع غير المنظم سنة 2013 حيث بلغت مبيعات القطاع غير المنظم الموجهة للأسر نسبة 77,8% في حين بلغت نسبة المبيعات الموجهة للمقاولات غير المنظمة 21,3% و 0,5% للمقاولات المنظمة. وتبقى مبيعات القطاع غير المنظم الموجهة للقطاع العمومي وللتصدير غير معبرة .

1- وزن القطاع غير المنظم في الاقتصاد الوطني

بلغ إجمالي الاستثمارات المنجزة من طرف وحدات الإنتاج غير المنظمة، سنة 2013، 3,366 مليار درهم مقابل 2,741 مليار درهم سنة 2007، مسجلة بذلك زيادة سنوية متوسطة قدرها 3,2%. وقد ساهمت الأنشطة غير المنظمة سنة 2013 بنسبة 1,1% من إجمالي تكوين رأسمال (الاستثمار) على المستوى الوطني عوض 1,2% سنة 2007. و تساهم الوحدات العاملة في قطاع الخدمات بنسبة 49,2% من مجموع استثمارات القطاع غير المنظم **و**الوحدات العاملة في قطاع التجارة ب 33,3 % و الوحدات العاملة في قطاع الصناعة ب 12,2% و **و**الوحدات العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية ب 5,3 %.

وانتقل حجم الشغل بهذا القطاع من 2,216 مليون إلى2,376 مليون بين سنتي 2007 و2013، وهو ما يمثل إحداث 24,6 ألف منصب شغل سنويا مساهما في الشغل غير ألفلاحي بنسبة 36,3%، و متراجعا بنقطة واحدة مقارنة مع سنة 2007. وسجل هدا التراجع بنسبة أكبر في القطاع التجاري حيث انتقلت حصة الشغل غير المنظم من 81,1% إلى 68,4 % . وفي المقابل، أظهرت القطاعات الأخرى اتجاها معاكسا، حيث ارتفعت نسبة الشغل غير المنظم في قطاع البناء والأشغال العمومية من 17% إلى 21,7%، وفي قطاع الصناعة من 34,5% إلى 37,2% وفي الخدمات من 18,6% إلى 21,5%.

وساهمت الأنشطة غير المنظمة بحصة 12,2% من إجمالي الإنتاج الوطني سنة 2013 عوض 10,9% سنة 2007، و تحسنت مساهمتها كذلك حسب القطاعات مابين 2007 و 2013. وهكذا ساهمت أنشطة القطاع التجاري ب 56,8 % من الإنتاج الإجمالي للتجارة سنة 2013 عوض 47,6% سنة 2007. وارتفعت حصة أنشطة قطاع البناء في إجمالي إنتاج قطاع البناء والأشغال العمومية من 23,8% إلى 26,9%. أما حصة الأنشطة الصناعية فقد ساهمت 9,6% سنة 2013 بدل 8,3 % سنة 2007 من مجموع الإنتاج الصناعي و ساهمت الخدمات ب 7,9% سنة 2013 بدل 6,1% من الإنتاج الإجمالي لقطاع الخدمات باستثناء الإدارات العمومية.

وبلغت القيمة المضافة للقطاع غير المنظم 103,346 مليار درهم سنة 2013، مقابل 70,985 مليار درهم سنة 2007، أي بزيادة قدرها 6,5% سنويا في المتوسط.

نتائج البحث الوطني حول تصور الأسر لتدابير التنمية المستدامة 2016

تم إعداد البحث الوطني حول تصور الأسر لتدابير التنمية المستدامة 2016 في إطار التزامات المغرب ببرنامج أهداف التنمية المستدامة، وذلك من اجل تسهيل خطة 2030 للتنمية التي تتميز بترابط و تداخل مختلف الأبعاد الاجتماعية ، الاقتصادية ، و البيئية. سيمكن هذا البحث أيضا من إغناء قاعدة المعطيات حول تصور الساكنة للإشكاليات المنبثقة من بعض هذه الأهداف.

ويتطرق هذا البحث لأهم أبعاد أهداف التنمية من خلال مجموعة من الأسئلة حول الظروف الأكثر نجاعة لتحقيقها في أفق 2030.

المبتغى الرئيسي للبحث هو معرفة تصور الأسر المغربية و آرائهم و تمثلاتهم الاجتماعية و انشغالاتهم و أولوياتهم تجاه أهم محاور التنمية المستدامة.

يتمحور البحث حول 08 فصول: 1 - الفقر و الفوارق الاجتماعية ، 2 - التعليم ، 3 - الصحة ، 4 - الشغل اللائق ، 5 -المساواة بين الجنسين ، 6 - البيئة ، 7 - المجتمع السلمي و 8 - التنمية المستدامة .و قد هم هذا البحث ،الذي أنجز بين 01 يوليوز و 19 غشت 2016 ، عينة من 14560 شخص أعمارهم 18 سنة فما فوق ، من بينهم 9860 بالوسط الحضري و تضمن هذه العينة المقسمة بالتساوي بين الذكور و الإناث ، تمثيلية بالوسطين القروي و الحضري و على الصعيد الجهوي.

أهم نتائج البحث على المستوى الوطني :

الفقر و الفوارق الاجتماعية:

- 43.6 % من السكان المغاربة صرحوا بتواجد الفقر في محيطهم، 57.1% يرجعون سبب هذا الفقر إلى البطالة، 63.5% إلى ممارسة عمل هش و 9.8 % بسبب الفوارق الاجتماعية
- أكثر من نصف الساكنة (52.4%) ليسوا على علم بوجود برامج عمومية لمحاربة الفقر، و يعد برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الأكثر شعبية لدى المواطنين .23.5% صرحوا بعدم استفادة الفقراء من هذه البرامج و 65 % يظنون أن الاستفادة تكون ضعيفة ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى انتشار الزبونية (46.6%) ثم ضعف محتوى الخدمات التي تقدمها هذه البرامج (36.7%)
- أكدت 63.5% من الساكنة تطور الفوارق الاجتماعية خلال 10 سنوات الأخيرة في حين أن 26% أعلنت أنها مستقرة. لتقليص هذه الفوارق 55.1% من الساكنة تقترح توفير عمل لائق و الزيادة في الأجور و التعويض عن البطالة و 30.0% من الساكنة تظن بأنه يجب تقليص الفقر و الهشاشة

تطور عدد سكان الجهة والأقاليم ماين سنتي 2004 و 2014

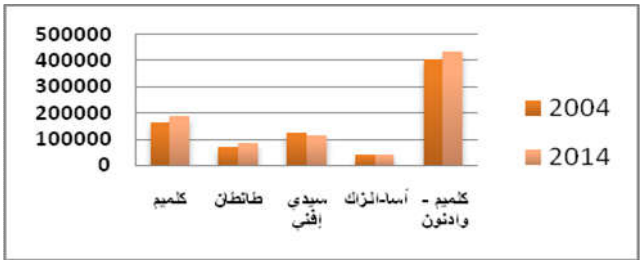

نتائج البحث الوطني حول القطاع غير المنظم 2013/2014

يهدف البحث الوطني حول القطاع غير المنظم المنجز في 2014/2013 إلى تحيين المعلومات حول خصائص وحدات الإنتاج غير المنظمة و كيفية دمجها في الاقتصاد الوطني وتقييم إسهامها في مجالات خلق الثروة والشغل.

تجدر الإشارة إلى أن البحث يشمل جميع وحدات الإنتاج غير الفلاحية التي لا تتوفر على محاسبة وفقا لنظام المحاسبة المعمول به في المغرب. و يقصد بالتوفر على محاسبة تقديم وثائق المحاسبة التي ترصد في آن واحد التدفقات خلال السنة و كذا ميزانية الأصول و الخصوم في بداية ونهاية هذه الفترة. و كما هو معرف في منهجية البحث، لا يشمل القطاع غير المنظم الأنشطة المحظورة و غير القانونية.

تطلب إنجاز البحث اعتماد مقاربة من مرحلتين لتحديد الوحدات غير المنظمة التي سيتم بحثها، و ذلك نظرا لعدم توفر قاعدة معاينة تشمل جميع مكونات القطاع غير المنظم (وحدات بمحل مهني، وحدات بدون محل مهني، وحدات تزاول نشاطها بالمنزل). وتمثلت هذه المقاربة في مرحلة أولى في استخراج عينة وحدات الإنتاج انطلاقا من البحث الوطني حول الشغل ثم بحث الوحدات المستخلصة في مرحلة ثانية. وقد شمل البحث عينة مكونة من 10085 وحدة إنتاج غير منظمة.

وللأخذ بعين الاعتبار التغيرات الموسمية، تم جمع المعطيات ميدانيا على امتداد سنة، أي من يونيو 2013 إلى ماي 2014

1- تقديم وحدات الإنتاج غير المنظمة

سجل عدد وحدات الإنتاج غير المنظمة ارتفاعا، حيث انتقل من 1,55 مليون سنة 2007 إلى 1,68 مليون وحدة سنة 2013، مسجلا بذلك زيادة قدرها 000 19 وحدة سنويا.

بلغت نسبة وحدات الإنتاج غير المنظمة التي تتوفر على محل مهني قار 43,7% سنة 2013 (عوض 44% سنة 2007) ونسبة الوحدات التي لا تتوفر على محل مهني قار 51,4% (عوض 49,2% سنة 2007) ونسبة الوحدات التي تشتغل بمحل السكنى 4,9% (عوض 6,7% سنة 2007). وتمثل الوحدات التي لا تتوفر على محل مهني قار87,5% من مجموع الوحدات المشتغلة في قطاع البناء، و58,7% من مجموع الوحدات المشتغلة في قطاع الخدمات و 51,9 % من مجموع الوحدات المشتغلة في القطاع التجاري. ويضم قطاع الصناعة أكبر نسبة من الوحدات المتوفرة على محل مهني (56,9%) وأكبر نسبة من الوحدات التي تمارس نشاطها بمحل السكنى (23,6%).

ويظل المستوى الدراسي لأرباب الوحدات بالقطاع غير المنظم ضعيفا رغم تحسنه منذ 2007، حيث لا يتوفر أكثر من الثلث على أي مستوى دراسي، في حين أن33,6% يتوفرون على مستوى التعليم الابتدائي و% 28,4 يتوفرون على مستوى التعليم الثانوي و 3,3% لديهم مستوى تعليم عالي.

وتظل تمثيلية النساء ضعيفة بين أرباب الوحدات غير المنظمة حيث لا تتعدى 9%. وتصل هذه النسبة إلى % 23 في قطاع الصناعة و إلى 60% بين الوحدات التي تزاول نشاطها بالمنزل.

وتبقى المبادرة لتأسيس الوحدات الإنتاجية فردية بالنسبة ل 83% و بشراكة مع أشخاص آخرين بالنسبة ل 10,6% و نتاجا للمساهمة العائلية بالنسبة ل 5%.

قبل إحداث وحداتهم الإنتاجية، كان 75% من أربابها نشيطين مشتغلين و% 12 طلبة و% 8,3 عاطلين و% 3 ربات بيوت. ومن بين الذين سبق لهم أن زاولوا نشاطا قبل إنشاء وحداتهم الخاصة، اشتغل 70% منهم كمستأجرين و 20% كمستقلين وأغلبيتهم% 90 منهم اشتغل في القطاع غير المنظم.

بمعدل يقارب 245 ألف درهم كرقم معاملات لكل وحدة إنتاجية في 2013 يبقى القطاع غير المنظم مكونا في مجمله من الوحدات الصغرى. ويرتفع هذا المعدل إلى 337 ألف درهم بالنسبة للأنشطة التجارية بينما لا يتعدى 90 ألف درهم بالنسبة للخدمات . وقد بلغ رقم معاملات القطاع غير المنظم 410 مليار درهم ، مسجلا بذلك معدل نمو سنوي بلغ 6,5% مقارنة مع سنة 2007 . وتظل التجارة أهم نشاط بهذا القطاع على الرغم من تراجع وزنها من 77% سنة 2007 إلى 69,8% سنة 2013. وحققت الوحدات العاملة في قطاع الصناعة رقم معاملات بلغت نسبته 13,1% عوض 11,5% سنة 2007. كما بلغ رقم المعاملات الخاص بالوحدات العاملة في قطاع الخدمات نسبة 9% عوض 7,2% سنة 2007. في حين ساهمت الوحدات العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية برقم معاملات بلغ نسبة 8,1% عوض 4,4% سنة 2007.

ويحقق نصف الوحدات الإنتاجية رقم معاملات سنوي يقل عن 100 ألف درهم، في حين أن أكثر من ثلثهم (35,3 %) يحقق رقم معاملات لا يصل إلى 60 ألف درهم بينما ترتفع نسبة الوحدات الإنتاجية المحققة لرقم معاملات يفوق 360 ألف درهم إلى 16,2%.

2- علاقة القطاع غير المنظم بمختلف مكونات الاقتصاد الوطني

بلغت **قيمة إنتاج** القطاع غير المنظم من السلع والخدمات 185 مليار درهم سنة 2013 ، بزيادة سنوية متوسطة قدرها 7,9% مقارنة مع سنة 2007 . ويظل وزن الأنشطة التجارية، ولاسيما تجارة التقسيط، مهما، حيث مثل حوالي 34,7% عوض 37,5% سنة 2007. وقد ارتفعت حصص الأنشطة غير المنظمة لقطاعي الصناعة والخدمات منتقلة على التوالي من 27,2% إلى 28,6% ومن 16,8% إلى 18,6%، في حين لم تعرف مساهمة الأنشطة غير المنظمة لقطاع البناء والأشغال العمومية تغييرا مهما (18,1% في 2013 عوض 18,6% في 2007).

ولتحقيق هذا الإنتاج ، يستمد القطاع غير المنظم تموينه من القطاع غير المنظم ذاته بنسبة 71% و من القطاع المنظم بنسبة 18,2%و من الأسر بنسبة % 7 و بنسبة % 1,4 من القطاع العمومي.